مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٧١**

الخميس، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغرال
	شيلي	السيد أغيري فاتشييريا
	الصين	السيد زو زونغشينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديس غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة جاكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

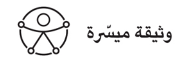
الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السادس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/320)

1519378 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي السادس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/320)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/471، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، و الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/320، التي تتضمن التقرير المرحلي السادس والثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، الوارد في الوثيقة S/2015/471. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا – كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي توجيه الشكر إلى مجلس الأمن على اهتمامه بكوت ديفوار لأكثر من عقد من الزمن، في أعقاب الأزمة السياسية والعسكرية التي عصفت بالبلد. كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ومن خلاله إلى ممثلته الخاصة، السيدة عايشتو منداودو سليمان، ولموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الفرنسية في كوت ديفوار.

يحيط وفد بلدي علما بارتياح بمداولات المجلس اليوم التي يجدد من خلالها ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويحتفظ بعنصر الأفراد النظاميين الحالي. ويتفق قرار مجلس الأمن تمديد الولاية إلى غاية ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٦ تماما مع رغبة السلطات الإيفوارية، التي تتوقع الاستفادة من الدعم الذي لا يقدر بثمن للعملية فيما يتعلق بالتحديات الكبرى التي لا يزال يتعين التعامل معها.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه، كما أقر بذلك كما يجب القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥) الذي اعتمد للتو، فإن الحكومة الإيفوارية تدرك أنه من المهم أن تستمر في بذل جهودها بلا كلل. وبلدي مهتم بوجه خاص بقضية حقوق الإنسان، ويعتزم بذل كل جهد سعيا لإيجاد حلول محددة وشاملة لهذه المشكلة. ويستمر الحوار السياسي مع المعارضة في إطار حوار دائم للتوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، فضلا عن تنظيم انتخابات سلمية ومفتوحة

وشاملة وشفافة. وسوف تستمر الإصلاحات المنفذة في قطاع الأمن، التي حققت نجاحا غير مسبوق. وسيتم الانتهاء بحلول ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٥ ، من برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين لم يجر شمولهم بهذا البرنامج.

وسيتسم عام ٢٠١٥، بتنظيم انتخابات رئاسية. مما سيمثل خطوة حاسمة لإعادة إحلال السلام وتوطيد مؤسساتنا. ومن المعلوم أن تنظيم تلك الانتخابات بنجاح، يمثل المسؤولية الأساسية للحكومة الإيفوارية، كما يوضح بشكل جيد القرار الذي اعتمد للتو. ومع ذلك، سيكون دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مفيدا مع اقتراب هذا الموعد الحاسم بالنسبة للحياة السياسية في كوت ديفوار. ومن هذا المنظور، يرحب وفد بلدي بقرار مجلس الأمن السماح لعملية الأمم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي لكوت ديفوار لتنظيم الانتخابات المقررة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. ومن بين أمور أخرى، فإن هذا الدعم سيتيح الوصول إلى المناطق الأكثر صعوبة للوصول إليها.

ويطرح ضمان أمن الانتخابات القادمة مرة أخرى، مشكلة تزويد الشرطة الوطنية والقوات الجمهورية بكوت ديفوار بالعتاد الكافي، لحفظ النظام وتأمين الحدود. ويود وفد بلدي في هذا الصدد، أن يكرر طلب الحكومة الإيفوارية الرفع الكامل للحصار المفروض على الأسلحة القادمة إلى كوت ديفوار، للسماح لقوات الدفاع والأمن من القيام بمهام الدولة، وحماية وتأمين الانتخابات المقبلة.

ويحيط وفد بلدي علما أيضا برغبة مجلس الأمن في تحقيق تعاون وثيق بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والأفرقة القطرية في المنطقة من أجل فرض المزيد من المراقبة للحظر، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعبر مجددا عن امتنانه لمجلس الأمن، وأن يؤكد مجددا التزام الحكومة الإيفوارية بجعل تعاونها مع عملية الأمم المتحدة، خير مثال على النجاح الذي يمكن ضرب المثل به في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون المجلس قد اختتم نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.